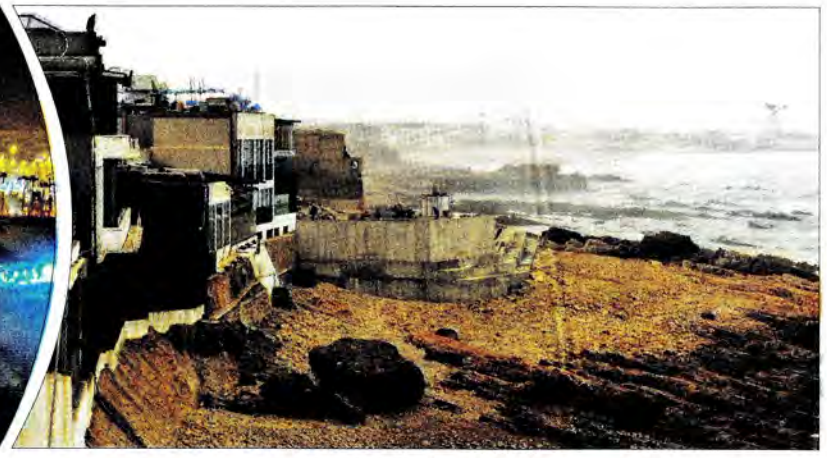
إسمنت مسلح فوق الصخر

أشغال ليل نهار

علو يظهر من شارع الكورنيش

تطورات أشغال بناء على البحر بالعنق

هيأة حماية المال العام تحذر المسؤولين وتطالب بلجنة وطنية لوقف جريمة بيئية

إنجاز : المصطفى صفر / تصوير: (فدوى الناصر)

دخلت هيأة حماية المال العام والمواطنة على خط التعمير على إبرازها وتضمينها مختلف البيانات والخاصة بالمشروع، وصاحبه والمهندس، ورقم الترخيص. فكل هذه البيانات تم التغاضي عنها، وتسوير الورش باللون الأسود وبعلو يمنع مشاهدة ما يقع داخله، فقط أجزاء البناية العالية تظهر من بعيد.

وحسب قانون التعمير فإن عدم وضع لوحة الورش، يجبر القائد أو ضابط الشرطة القضائية المكلف، على تحرير محضر وإنزال مخالفة على صاحب الورش، ولو كانت الاشغال سليمة والتصاميم مطابقة، بل ويتعدى الأمرذلك، حسب مستجدات قانون التعمير الجديد، إذ يتم توقيف الأشغال حالا وفسح المجال للجان المختصة للتجول ومقارنة ما يقع داخل "الباليسات" مع ما هو مدون في التصاميم ولدى الوكالة الحضرية.

هؤلاء مسؤولون

الغريب أن المكان الذي اختير للأشغال، يوفر موقعا استراتيجيا على كورنيش العنق، ويظهر من بعيد، ناهيك عن أن اشغال الحفر والترامي على الملك البحري، كانت تجري ب"العلالي"، فالمكان يحج إليه يوميا عشرات رجال السلطة، لأنه يحاذي منازل مشمولة بإعادة الإيواء، وهي منازل بلوك العساسة والسونتر، بل هدم بعضها، بعد تسليم المستفيدين وثائقهم، فيما أخرى تنتظر الدور، ومازالت إجراءات تصفيتها جارية.

وعند بلوغ "لافاليز" أي التل المحاذي للمنار حيث تتوقف السيارات للاستمتاع بأمواج البحر وغروب الشمس، تبدو الصورة أكثر وضوحا، ويظهر معها الفرق الشاسع بين البنايات المطلة على البحر، وتلك التي تجري فيها الأشغال، فالامتداد الإسمنتي يظهر من بعيد وكأنه حط فوق الصخر، وهو ما دفع حارس دراجات غير بعيد عن ملحقة إدارية قريبة من المكان، للقول "كلشي عارف أش كيوقع هنا، غير اللي بغاو يميكو عليه.". ما يعني أن الأشغال وإن كانت غير قانونية، فإنها محمية، وهي الآن تسير نحو الانتهاء لفرض الأمر الواقع، ولتصبح وجهة سياحية أخرى تنبت مع افتتاح المنتزه البحري الذي ينتظره المغاربة بشوق كبير.

الوكالة الحضرية مسؤولة عما يجري لأنها تتوفر على مراقبين، والجماعة الحضرية التي يقودها حزب العدالة والتنمية مسؤولة لما لها من سلطات، والسلطة المحلية والولاية ومندوبية الأملاك البحرية العمومية، كل هذه الجهات مسؤولة، وربط المسؤولية بالمحاسبة هو من صميم المهام المسندة إلى من يسوس الملك والمال العامين.

رسالة مفتوحة

تستعد الهيأة المغربية لحماية المواطنة والمال العام، إقامة أمسية بشاطئ العنق، أطلقت عليها أمسية رثاء الملك البحري، إذ أفاد رئيسها أن العنق هو محطة جديدة بعد المحمدية وأزمور. وتتوفر "الصباح" على رسالة مطولة موقعة من قبل عبد الجبار فطيش، الرئيس الوطني للمكتب التنفيذي، معنونة ب "رسالة مفتوحة" تشير إلى أن أشغال البناء الأخيرة التي يشهدها كورنيش حي العنق تستوجب التدخل لحماية الشريط الساحلي والممتلكات البحرية وأراضي أعلى مد للبحر. وأضاف الرئيس أن الهيأة تدق ناقوس الخطر وتنبه جميع المسؤولين عن الشأن العام وتدبير الملك العام البحري، إلى أوجه استهداف الشواطئ في الآونة الأخيرة، بشكل لا يمكن لأي مغربي وطني أن يسكت عنه. وأوضحت الرسالة أن الشريط مكسب و ثروة مشتركة بين جميع المغاربة، وأدى استمرار مسلسل السطو والترامي عليه من قبل مافيا الريع ولوبيات الفساد والاستبدادإلى تحويل شواطئ المحمدية والبيضاء الكبرى والحوزية بأزمور إلى سوق مفتوح الأبواب للتنافس والاقتتال الشرس، تجاوز كل الأعراف والقوانين المعمول بها وطنيا ودوليا.

جريمة بيئية

طالبت الهيأة من جميع الجهات المسؤولة التدخل لحماية الشريط الساحلي وتشكيل لجنة جهوية ووطنية للانتقال إلى المكان للوقوف على الوضعية القانونية لتلك الأشغال، وهل تمت فيها مراعاة واحترام للقوانين الجاري بها العمل واحترام الاختصاصات الترابية في موضوع منح رخص لمزاولة أنشطة البناء وغيرها، منددة بسياسة غض الطرف من لدن بعض المسؤولين على الانتهاكات الجسيمة والجريمة النكراء المرتكبة في حق البيئة والحياة الإيكولوجية.